الأمم المتحدة S/2011/211

مجلس الأمن

Distr.: General
30 March 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المرحلي السابع والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٦٢ (٢٠١٠) الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وطلب إليّ فيه تقديم تقرير لمنتصف المدة عن الحالة في الميدان في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ (S/2010/600).

ثانيا – الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

٢ – في تقريري المرحلي السابق، أشرتُ إلى أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مثّلت يوما تاريخيا لكوت ديفوار. وأفرزت هذه الجولة فوز مرشحين هما السيد لوران غباغبو من التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية والسيد الحسن واتارا من تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام. ونظراً لعدم حصول أي من هذين المرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات، تقرر إجراء جولة انتخابية ثانية للتصفية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس غباغبو آنذاك مرسوما يحدد فيه يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا لإجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

٣ – وظل توزيع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد وإرجاع كشوف الأصوات بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب من مكاتب المقاطعات البالغ عددها ٨١ مكتباً وإيصالها إلى مقر اللجنة الانتخابية المستقلة في أبيدجان يشكّل تحديات لوجستية رئيسية أمام انتخابات دورة التصفية. وباشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عمليتين لوجستيتين رئيسيتين لدعم

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة. وتمثلت أول عملية في إرسال مجموعات اللوازم الانتخابية إلى مختلف المقاطعات في البلد. أما العملية الثانية، فتمثلت في تسليم المواد الانتخابية الحساسة، بما في ذلك أوراق الاقتراع.

٤ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عند إغلاق صناديق الاقتراع، بدأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نقل كشوف الأصوات من المكاتب الإقليمية إلى مقر اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أُنجز هذا العمل في ١ كانون الأول/ديسمبر، حيث نقلت الأمم المتحدة أكثر من ٠٠٠ ٢٠ من كشوف الأصوات. وعند وصول كشوف الأصوات إلى أبيدجان، تلقى ممثلي الخاص نسخاً منها عملاً بأحكام المادة ٥٩ من قانون الانتخابات. وحشدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أكثر من ٤٠٠ مركبة لاسترجاع كشوف الأصوات مباشرة من مراكز الاقتراع، في حين استأجر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٥٠ مركبة. كما ساهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في هذه الجهود اللوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، حصل ممثلي الخاص على موارد إضافية من الاتحاد الأوروبي واليابان وسويسرا لتمكين رؤساء مراكز الاقتراع في المناطق من جمع كشوف الأصوات. وقامت عملية الأمم المتحدة أيضاً بتوفير الأمن لنقل المواد الانتخابية قبل الانتخابات وبعدها.

الترتيبات الأمنية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

٥ - بموجب اتفاق واغادوغو السياسي، أنيطت بمركز القيادة المتكاملة مهمة توفير الأمن خلال الانتخابات. ونظراً لمحدودية قدرة المركز، قامت الحكومة بتعبئة قوات أخرى من الأمن الوطني للمساعدة في توفير الأمن. وتحقيقاً لتلك الغاية، وقّع الرئيس غباغبو آنذاك مرسوماً في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ينص على نشر أفراد من قوات الدفاع والأمن في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الشمال، خلال الجولة الثانية من الانتخابات تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة. ونُشر ما مجموعه ٥٠٠ ١ عنصر من الجيش الوطني و ٥٠٠ عنصر من القوى الجديدة في الشمال، في حين نُشر ٥٠٠ عنصر من قوات الدفاع والأمن و ٥٠٠ ١ عنصر من القوى الجديدة في الغرب. وبلغ العدد الإجمالي لقوات الأمن الإيفوارية (الشرطة والجيش) المكلّفة بتأمين انتخابات دورة التصفية ٣٩٠ ١١ فرداً.

٦ - وقام العنصر العسكري التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى جانب قوة عملية ليكورن الفرنسية ومركز القيادة المتكاملة بوضع خطة أمنية مشتركة للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، كان الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون لعملية الأمم المتحدة متواجدين في مقر المركز في ياموسوكرو وفي مراكز القيادة الإقليمية العشرة للقيام على نحو فعّال بمراقبة الحالة الأمنية وتنسيق الاستجابة. وكان ضباط الشرطة التابعون لعملية الأمم

المتحدة متواجدين أيضاً في مركز عمليات وزارة الداخلية في أبيدجان. وأتاحت هذه الترتيبات التنسيقية إبلاغ العملية فوراً بجميع المعلومات الواردة عن الحوادث والحالات في مراكز الاقتراع وعن استجابة قوات الأمن الوطني. وقد مكّن ذلك البعثة من تحليل جميع الحوادث التي وقعت يوم الاقتراع.

إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

٧ - نُشر أكثر من ٣٠٠ مراقب دولي، بما في ذلك مراقبون من الاتحاد الأفريقي، ومركز كارتر، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، لمراقبة انتخابات دورة التصفية.

٨ - وعلى غرار الجولة الأولى من الانتخابات، سبق انتخابات دورة التصفية الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عقد سلسلة من الاجتماعات بين بعثات المراقبة الدولية والوطنية وممثلي الخاص. وهدفت هذه الاجتماعات إلى التوصل إلى فهم مشترك لدوري المراقبة والتصديق الدوليين اللذين يعزّز أحدهما الآخر. وشكلت ملاحظات المراقبين الدوليين عنصرا رئيسيا في التصديق على نتائج الانتخابات نظراً لتواجدهم في جميع أنحاء البلد ولخبرتهم الطويلة في تقييم العمليات الانتخابية.

٩ - وجرت الحملة الانتخابية الرسمية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي استمرت أسبوعاً في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في جو من الهجمات الكلامية الضارية المتبادلة بين الجانبين. ومع ذلك، ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، جرت مناظرة وجها لوجه بين الخصمين السيد غباغبو والسيد واتارا في جو ودي. وخلال المناظرة، كرّر المرشحان التزامهما بعدم الإعلان عن الفوز في الانتخابات بشكل أحادي الجانب، وأكدا مجددا تعهّدهما بقبول النتائج.

١٠ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس غباغبو آنذاك مرسوماً ينص على فرض حظر تجول بدا ظاهرياً كإجراء أمني وقائي لردع العنف خلال الانتخابات. وفي اليوم نفسه، أجرى ميسّر عملية السلام الإيفوارية، رئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، زيارة إلى كوت ديفوار لمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الرئيس غباغبو آنذاك والسيد واتارا ورئيس الوزراء غيوم سورو لحسم الجدل الناشئ عن فرض حظر التجول. وتم التوصل إلى اتفاق على أن يتم في اليوم التالي رفع حظر التجول الذي اعتبره مؤيدو السيد واتارا وسيلة لثني الناخبين عن الخروج للاقتراع. غير أن الرئيس غباغبو آنذاك لم يُنفذ الاتفاق. وأجري الاقتراع كما كان مقررا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - ولم تكد تمر ثلاث ساعات على إغلاق مراكز الاقتراع في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ظهر وزير الشؤون الداخلية، السيد ديزيريه تاغرو، على محطة الإذاعة والتليفزيون الإيفوارية التابعة للدولة لإدانة ما وصفه بأعمال العنف التي ارتكبتها القوى الجديدة ضد مؤيدي الرئيس غباغبو آنذاك في المناطق الوسطى والشمالية والغربية من البلد. ورداً على ذلك، أدان المتحدث باسم رئيس الوزراء سورو بيان السيد تاغرو معتبراً أنه ''سابق لأوانه وناقص ومتحيز بشكل خطير''. وفي مؤتمر صحفي عُقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم السيد باسكال آفى نغيسان، المتحدث باسم التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية الذي يشغل أيضاً منصب زعيم الجبهة الشعبية الإيفوارية، حزب السيد غباغبو، أن إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لم يتسم بالشفافية في الشمال. وفي مؤتمر صحفي عُقد في اليوم نفسه، سلط تحالف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام الضوء على مخالفات مزعومة جرت في الجزء الغربي من البلد. وفي غضون ذلك، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أنها، ولأسباب خارجة عن إرادتها، لن تستطيع الإعلان عن النتائج الجزئية للانتخابات كما كان مقررا مشيرة إلى أنها ستعلنها ابتداء من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٢ - وفي مؤتمر صحفي آخر عُقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حثّ السيد أفي نغيسان اللجنة الانتخابية المستقلة على إلغاء النتائج الواردة من مناطق دينغيلي وسافان وورودوغو، الواقعة كلها في الشمال، والتي صوّت أغلب الناخبين فيها لصالح السيد واتارا. وأكد مجددا أن الانتخابات في تلك المناطق لم تكن شفافة وندّد بما سماه ''انتهاكات خطيرة'' للحق في الانتخاب ارتكبتها القوى الجديدة. وفي غضون ذلك، بثّ التلفزيون الوطني مرارا المؤتمر الصحفي الذي عقده التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر والذي أدان فيه ''أعمال العنف التي ارتكبتها القوى الجديدة''. وخلال مؤتمر صحفي عُقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ندد المتحدث باسم تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام، السيد ألبير تواكوس مابري، ما أسماه ''سلسلة تلاعبات'' من قِبل الرئيس غباغبو آنذاك لمصادرة السلطة.

١٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أعضاء في اللجنة الانتخابية المستقلة يمثلون التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية بمنع المتحدث باسم اللجنة، السيد بامبا ياكوبا، عنوة من إعلان النتائج الجزئية لانتخابات دورة التصفية. وكان الصحفيون الذين تجمعوا في مقر اللجنة في انتظار الإعلان عن النتائج الجزئية شهوداً على هذا الشجار.

إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية من جانب المؤسسات الوطنية الإيفوارية

١٤ - في ٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، السيد يوسف باكايوكو، النتائج الأوّلية للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية من فندق غولف في أبيدجان. وأعلن أن المرشح الحسن واتارا حصل على نسبة ٥٤,١٠ في المائة من الأصوات بينما حصل المرشح لوران غباغبو على نسبة ٤٥,٩٠ في المائة. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٨١ في المائة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، صرح رئيس المجلس الدستوري، السيد بول ياو ندري، أن ما أعلنته اللجنة لاغٍ وباطل لأنها لم تلتزم بالموعد النهائي للإعلان عن النتائج الأوّلية.

١٥ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس المجلس الدستوري النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية، التي نال بحسبها المرشح لوران غباغبو نسبة ٥١,٤٥ في المائة من الأصوات والمرشح الحسن واتارا نسبة ٤٨,٥٥ في المائة، وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٧١,٢٨ في المائة. وألغى المجلس الدستوري نتائج الانتخابات الواردة من سبع مقاطعات في شمال البلد صوتت جميعها بأغلبية ساحقة لصالح السيد واتارا وهي بواكي ودباكالا وكاتيولا وبونديالي وفيركيسيدوغو وكوروغو وسيغيلا، بدعوى ارتكاب مخالفات مزعومة تشمل استخدام العنف الذي منع الناس من الاقتراع، وعدم وجود تواقيع ممثلي التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية على كشوف الأصوات.

تصديق الممثل الخاص للأمين العام على نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية

١٦ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر، عقب إعلان المجلس الدستوري عن نتائج الانتخابات، عقد ممثلي الخاص مؤتمرا صحفيا صدق فيه صراحة على نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات على النحو الذي أعلنت عنه اللجنة الانتخابية المستقلة. وكان تصديقه مستندا إلى الإطار المكون من خمسة معايير المشار إليه في الفقرة ٣٢ من تقريري المرحلي السادس عشر (S/2008/250). وأوضح ممثلي الخاص أن إعلان رئيس المجلس الدستوري عن النتائج النهائية المتمثلة في فوز السيد غباغبو في الجولة الثانية لم يكن مستندا إلى الحقائق. وأشار أيضا إلى أنه حتى لو ثبتت صحة الشكاوى التي تقدم بها السيد غباغبو، فإن المرشح الحسن واتارا سيظل الفائز في الانتخابات.

١٧ - واستخدم ممثلي الخاص ثلاث طرق للتصديق على نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، على النحو الذي اتبعه فيما يتعلق بالجولة الأولى. فتحقق أولا من الاتجاهات السائدة في التصويت خلال يوم الاقتراع. وقام ثانيا بتجميع نتائج الانتخابات من اللجان الانتخابية الإقليمية البالغ عددها ١٩ لجنة، التي كان موجودا بها أفراد تابعون لعملية الأمم

المتحدة. وثالثا، تمت إقامة مركز لإعداد الجداول في مقر العملية لتجميع البيانات وتحليلها انطلاقا من نسخ كشوف الأصوات التي تلقاها ممثلي الخاص وفقا للقانون الانتخابي.

١٨ - ومكنت الطرق الثلاث المبينة أعلاه ممثلي الخاص من التوصل إلى استنتاجه المتعلق بنتيجة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. واستند استنتاجه إلى التحليل التفصيلي لما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠ من كشوف الأصوات تلقتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من السلطات الانتخابية الإيفوارية. وبالإضافة إلى ذلك، فحص التوقيعات الموجودة على كشوف الأصوات للبت فيما إذا كان قد حدث أي غش أو تلاعب. وأخذ أيضا في الاعتبار الشكاوى التي قدمها الرئيس غباغبو إلى المجلس الدستوري. وتحقيقا لهذه الغاية، استعرض كشوف الأصوات الواردة من المقاطعات المعنية ووجد أن توقيعات ممثلي الرئيس غباغبو آنذاك ناقص في القليل منها وأن المخالفات المبلّغ عنها لن تغير بالتالي من نتيجة الجولة الثانية من الانتخابات، كما أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة.

١٩ - وأشارت التقارير الصادرة عن عنصر الشرطة التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأفرادها الموجودين في مراكز الاقتراع في أنحاء البلد، وكذلك البيانات الصادرة عن بعثات المراقبة، أن الجولة الثانية من الانتخابات قد أجريت في جو تسوده الحرية والنزاهة بوجه عام، على الرغم من وقوع بعض الحوادث المتفرقة التي طبع العنف بعضا منها في المناطق الغربية والشمالية من البلد. وفي المجمل، كانت أعمال العنف المبلغ عنها في الشمال أقل مما بلغ عنه في الغرب.

٢٠ - وخلصت بعثة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيان صادر عنها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن الانتخابات اتسمت في مجملها بالحرية والشفافية، إلا أنها لاحظت وقوع حوادث أمنية متفرقة في غرب البلد، وأهابت فيه بالمرشحين الرئاسيين احترام نتيجة الانتخابات. وأصدرت أيضا بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي بيانا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وصفت فيه الأحوال التي جرت فيها الانتخابات بأنها مرضية ودعت إلى احترام نتائج الانتخابات. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصدرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تقريرها النهائي، الذي أوضح، ضمن جملة أمور، أن المخالفات التي لوحظت أثناء الجولة الثانية لم تؤثر في النتائج وأن قرار المجلس الدستوري بإلغاء الأصوات في بعض المقاطعات مشكوك فيه إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ التقرير أن عملية التصديق على النتائج التي اضطلع بها ممثلي الخاص، وفقا لولايته، تتطابق مع ما لاحظته بعثة المراقبة ذاتها على أرض الواقع في كوت ديفوار.

٢١ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أدى السيد غباغبو يمينا رئاسيا أمام المجلس الدستوري في أبيدجان. وفي هذه الأثناء، أوضح السيد واتارا في رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر إلى المجلس الدستوري أنه نظرا للظروف الاستثنائية السائدة، ليس بإمكانه أداء اليمين الرئاسي أمام المجلس الدستوري ومن ثم فهو يؤدي اليمين خطيا. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس الوزراء الذي انتهت مدة ولايته، السيد سورو، استقالته إلى الرئيس واتارا الذي أعاد تعيينه في نفس المنصب. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، عين رئيس الوزراء سورو مجلسا للوزراء يتألف من ١٣ عضوا، من بينهم امرأة واحدة، وذلك في فندق غولف، وهو المقر المؤقت لحكومة الرئيس واتارا. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، عين السيد غباغبو أيضا ''حكومة'' جديدة، يرأسها السيد جيلبير أكي نغبو، وهو نائب رئيس جامعة كوكودي بأبيدجان سابقا، وتتألف من ٣٣ ''وزيرا''، من بينهم ٧ نساء، واثنين من ''الوزراء المفوضين''، وأربعة ''وزراء دولة''.

الرد الدولي على أزمة ما بعد الانتخابات

٢٢ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت بيانا أيدت فيه تصديق ممثلي الخاص على النتائج وهنأت السيد واتارا بفوزه. وحذا كل من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ورئيسا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن آخرين، حذو الإعلان الذي أصدرته.

٢٣ - وخلال الدورة الاستثنائية التي عقدت في أبوجا في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أيد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا النتيجة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة وصدق عليها ممثلي الخاص، واعترفوا بالسيد واتارا رئيسا منتخبا. وفي بيان صدر في نفس اليوم، أهابت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالسيد غباغبو التخلي عن السلطة دون تأخير وعلقت عضوية كوت ديفوار من الجماعة إلى أن يتولى الرئيس المنتخب ديمقراطيا مقاليد السلطة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، رحب مجلس الأمن بقراري الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأهاب بجميع الجهات المعنية الإيفوارية احترام نتيجة الانتخابات. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأصدر بيانا يعترف فيه بالسيد واتارا رئيسا منتخبا، ويحث السيد غباغبو على أن ييسر، دون إبطاء، نقل السلطة إلى الرئيس المنتخب واتارا، ويعلق مشاركة كوت ديفوار في الاتحاد الأفريقي.

٢٤ - وفي هذه الأثناء، أعلن الاتحاد الأوروبي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر أنه يعتزم اتخاذ تدابير تقييدية موجهة ضد أولئك الذين ''يعرضون النتائج الصحيحة للعملية الانتخابية للخطر'' في كوت ديفوار. وأقر مجلس الاتحاد الأوروبي أول تدابير من مجموعة تدابير موجهة

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حظرا على تسليم تأشيرات الدخول لعشرات من الأفراد، منهم السيد غباغبو وزوجته. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، فرضت الولايات المتحدة جزاءات مالية على السيد غباغبو، وزوجته، وثلاثة من أقرب معاونيه. وقرر مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر أنه لن يسمح إلا لممثلي الرئيس واتارا بالتصرف في حسابات دولة كوت ديفوار. وفي نفس اليوم، أعلن البنك الدولي عن تعليق جميع برامجه في كوت ديفوار وتجميد أموال معونة تبلغ قيمتها ٨٠٠ مليون دولار وتجميد برامج تخفيف الدين مبلغها الإجمالي ٣ بلايين دولار. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، قرر المحافظ بالنيابة للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا إغلاق جميع الفروع المحلية للمصرف في كوت ديفوار حتى إشعار آخر. وبالإضافة إلى ذلك، جمدت ١٣ مصرفا من المصارف الخاصة البالغ عددها ٢٠ مصرفا أعمالها التجارية في البلد لدواعي أمنية ولنقص في السيولة. وفي ١٧ شباط/فبراير، أعلنت ''حكومة'' السيد غباغبو عن تأميم الفرعين الإيفواريين لمصرفي بي إن بي باريبا وسوسيتيه جنرال وعن إعادة فتحهما قريبا. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس واتارا عن حظر تصدير حبوب الكاكاو، جرى تمديده إلى ٣١ آذار/مارس، بينما سعى السيد غباغبو في ٧ آذار/مارس إلى تأميم قطاعي حبوب الكاكاو والبن.

ثالثا – المساعي الدبلوماسية

٢٥ – في محاولة للتوصل إلى حل سلمي لأزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي عددا من الاجتماعات الرفيعة المستوى بشأن الحالة في كوت ديفوار وأرسلت العديد من الوفود إلى أبيدجان.

٢٦ – وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، توجه رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي في بعثة إلى أبيدجان باسم الاتحاد الأفريقي، تشاور خلالها مع الرئيس واتارا، والسيد غباغبو ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة وممثلي الخاص. وفي أعقاب إحاطة قدمها الرئيس السابق مبيكي في ٩ كانون الأول/ديسمبر، رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالبعثة التي اضطلع بها، وحث السيد غباغبو بشدة على احترام نتائج الانتخابات وأعاد تأكيد عزمه على اتخاذ تدابير أخرى، إذا لزم الأمر، ضد أولئك الذين يقوضون إرادة الشعب الإيفواري التي عبر عنها بحرية.

٢٧ – وفي محاولة أخرى لتسوية الوضع المتجمد، توجه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد جون بينغ، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد رمضان العمامرة، إلى أبوجا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر للتشاور مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، الرئيس غودلاك جوناثان، ثم توجها إلى أبيدجان رفقة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد فيكتور غبيهو. والتقوا هناك الرئيس واتارا والسيد غباغبو. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، قدم المفوض العمامرة إحاطة بشأن نتائج الزيارة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأعرب المجلس في أعقابها علنا عن قلقه العميق إزاء استمرار تجمد الوضع وخطر اندلاع العنف على نطاق واسع.

٢٨ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، واصل رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعراض الحالة في كوت ديفوار، وذلك في دورة استثنائية عقدت في أبوجا. وكرر رؤساء الدول في بيانهم تأكيد موقفهم السابق، لا سيما فيما يتعلق بوضع السيد واتارا باعتباره الرئيس الشرعي لكوت ديفوار، وهو الأمر الذي أكدوا أنه غير قابل للتفاوض. ودعوا مجددا السيد غباغبو إلى تسليم السلطة إلى الرئيس واتارا على الفور وسلميا. واتفق رؤساء الدول كذلك على إرسال وفد رفيع المستوى إلى كوت ديفوار لإقناع السيد غباغبو بالتنحي، وفي حالة عدم امتثال السيد غباغبو لهذا الطلب، فستنظر الجماعة في اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك استخدام القوة المشروعة.

٢٩ - وعلى إثر قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أجرى وفد رفيع المستوى يتألف من رؤساء بنن والرأس الأخضر وسيراليون زيارة لأبيدجان في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر والتقوا الرئيس واتارا والسيد غباغبو كل على حدة. وعاد الرؤساء الثلاثة إلى أبيدجان في ٣ كانون الثاني/يناير ومعهم رئيس وزراء كينيا، السيد رايلا أودينغا، الذي كان قد عين مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي بيان صدر في ٤ كانون الثاني/يناير، أعلن الوفد أنه التقى السيد غباغبو الذي وافق على التفاوض على إنهاء الأزمة سلميا دون شروط مسبقة ورفع الحصار المفروض على فندق غولف على الفور. وخلال اجتماع مع الرئيس واتارا، أشار إلى استعداده لكفالة مخرج للسيد غباغبو يحفظ له كرامته، شريطة قبوله نتيجة الانتخابات كما أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة. وأشار ''وزير خارجية'' السيد غباغبو في ٥ كانون الثاني/يناير إلى أن السيد غباغبو لم يقدم وعدا من هذا القبيل.

٣٠ - واضطلع رئيس نيجيريا السابق أولوسيغون أوباسانجو باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بجهود إضافية لإنهاء الأزمة في كوت ديفوار سلميا، وزار أبيدجان في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير وعقد اجتماعات مع الرئيس واتارا والسيد غباغبو وممثلي الخاص وأعضاء من السلك الدبلوماسي. وأجرى المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى كوت ديفوار، رئيس الوزراء أودينغا، زيارة ثانية إلى البلد في ١٧ كانون الثاني/يناير من أجل

إجراء محادثات مع الرئيس واتارا والسيد غباغبو. وأعلن رئيس الوزراء أودينغا في مؤتمر صحفي عقد في أبيدجان أنه لم يحرز أي تقدم كبير وأن السيد غباغبو ''قد نكث مرة ثانية في أسبوعين بوعده'' برفع الحصار المفروض على فندق غولف. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اجتمع رئيس الاتحاد الأفريقي الذي انقضت مدة ولايته، رئيس ملاوي بينغو وا موذاريكا، مع الرئيس واتارا والسيد غباغبو في أبيدجان. وخلال مؤتمر صحفي عقد قبل مغادرته، أشار إلى أنه بعد استماعه للطرفين، سوف يطلع رؤساء الدول على استنتاجاته خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

٣١ - وطوال هذه الفترة، كنت على اتصال مستمر بكبار القادة الأفارقة لتشجيع الجهود التي يبذلونها من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة بشكل يحترم إرادة الشعب الإيفواري التي أعرب عنها بشكل ديمقراطي. وأوفدت أيضا ممثلي الخاص في غرب أفريقيا، السيد سعيد جينيت، مصحوبا بالسيد أبو موسى، النائب الرئيسي لممثلي الخاص في كوت ديفوار، إلى عواصم أفريقية مختلفة من أجل زيادة توضيح دور الأمم المتحدة في الانتخابات الإيفوارية، بما في ذلك التصديق على نتائجها. وخلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، أجريا زيارات لكل من أنغولا وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا وغامبيا وغانا ومالي.

٣٢ - وفي اجتماع عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا قبل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، أعاد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تأكيد قراراته السابقة وقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقرر إنشاء فريق رفيع المستوى معني بكوت ديفوار يدعمه فريق للخبراء من أجل تقييم الحالة في البلد بوجه عام واقتراح حل سياسي للأزمة، استنادا إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقرر أن يقدم الفريق الرفيع المستوى تقريرا إلى مجلس السلام والأمن بحلول نهاية شباط/فبراير وأن تكون قرارات المجلس ملزمة. وأيدت قرارات مجلس السلام والأمن المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير خلال اجتماع رفيع المستوى بشأن كوت ديفوار عقد في ٢٩ كانون الثاني/يناير على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي واشتركت في رئاسته مع رئيسي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وكما جرى الاتفاق مع الاتحاد الأفريقي، عينت ممثلي الخاص في غرب أفريقيا للمشاركة في عمل فريق الخبراء الذي يدعم الفريق الرفيع المستوى. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أعلن عن تشكيل الفريق الرفيع المستوى. وتألف من رؤساء موريتانيا (رئيسا) وبوركينا فاسو وتشاد وجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة. وأعلن السيد شارل بليه غوديه، قائد الوطنيين الشباب، وهو أيضا ''وزير الشباب والتوظيف'' لدى السيد غباغبو، خلال مؤتمر صحفي أن كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، ليس مرحبا به.

٣٣ - واضطلع فريق الخبراء ببعثة لتقصي الحقائق في كوت ديفوار استغرقت أربعة أيام من ٦ إلى ١٠ شباط/فبراير. وخلال هذه الزيارة، التمسوا آراء الرئيس واتارا والسيد غباغبو وتشاوروا أيضا مع الجهات المعنية الإيفوارية، بما في ذلك رئيس الوزراء سورو، وممثلو اللجنة الانتخابية المستقلة، ورئيس المجلس الدستوري، وممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكذلك ممثلو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسلك الدبلوماسي. وقدم فريق الخبراء تقريره وتوصياته إلى الفريق الرفيع المستوى في نواكشوط في ٢٠ شباط/فبراير.

٣٤ - وفي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير، سافر رؤساء موريتانيا وتشاد وجنوب أفريقيا وتنزانيا إلى أبيدجان، ومعهم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، واجتمعوا مع الرئيس واتارا والسيد غباغبو ورئيس المجلس الدستوري. وألغى الرئيس كومباوري مشاركته في زيارة الفريق الرفيع المستوى نظرا لتهديدات أمنية صادرة عن الوطنيين الشباب، وهم مجموعة من الشباب الموالين للسيد غباغبو. وانضم رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى الفريق الرفيع المستوى في أبيدجان في ٢٢ شباط/فبراير.

٣٥ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، قام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتمديد ولاية الفريق الرفيع المستوى لتمكينه من إتمام عمله خلال شهر آذار/مارس. وفي ٤ آذار/مارس، عقد الفريق اجتماعا آخر في نواكشوط، طلب فيه إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السفر إلى أبيدجان ودعوة الرئيس واتارا والسيد غباغبو ورئيس المجلس الدستوري للاجتماع مع الفريق في ٩ آذار/مارس في أديس أبابا. وفيما قبل الرئيس واتارا الدعوة، أرسل السيد غباغبو ممثلين عنه، هما رئيس حزبه السياسي السيد نغيسان و ''وزير خارجيته''، السيد دجيدجيه. ولم يشارك أيضا رئيس المجلس الدستوري. وفي ٩ آذار/مارس، عقد الفريق اجتماعات منفصلة مع الرئيس واتارا ومع ممثلي السيد غباغبو واقترح حلا متماشيا مع القرارات السابقة الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعن الاتحاد الأفريقي، التي تعترف بالسيد واتارا رئيسا منتخبا. إلا أن ممثلي السيد غباغبو صرحا علنا بأنهما لن يقبلا أبدا أي اقتراح ينطوي على تنحي السيد غباغبو، مصرين على أنه هو الرئيس المنتخب لكوت ديفوار.

٣٦ - وفي ١٠ آذار/مارس، اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول للاستماع لإحاطة من الفريق الرفيع المستوى بشأن توصياته. وفي بيان صدر بعد الاجتماع، اعترف مجلس السلام والأمن بالسيد واتارا رئيسا لكوت ديفوار وأيد توصيات الفريق وطلب إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين ممثل سام لتنفيذ تلك

التوصيات. وبينما أعرب الرئيس واتارا عن ارتياحه لتلك النتيجة، كرر ممثلا السيد غباغبو التأكيد على رفضهما هذا القرار الملزم. وبناء على طلب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أحلت إلى مجلس الأمن البيان الصادر في ١٠ آذار/مارس، وتقرير الفريق الرفيع المستوى (S/2011/180).

٣٧ - وفي ١٥ آذار/مارس، وجه الرئيس واتارا خطابا إلى الأمة كرر فيه تأكيد قبوله توصيات الفريق الرفيع المستوى فيما يتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية والاستمرار في الإصلاحات في إطار اتفاق واغادوغو السياسي، لا سيما إعادة توحيد البلد والجيشين، وعقد انتخابات تشريعية. ودعا السيد غباغبو والمجلس الدستوري والجيش إلى اغتنام الفرصة التي أتاحها الاتحاد الأفريقي لإنهاء الأزمة.

٣٨ - وفي ٢٤ آذار/مارس، اتخذ رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال دورة عادية عقدت في أبوجا قرارا يدينون فيه بشدة أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين؛ ونددوا بالاستهداف المقصود لمواطني دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهم من الرعايا الأجانب وكذلك بالاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة. وأعلنوا أن الحالة الأمنية المتردية وتصاعد أعمال العنف هي نتيجة لرفض السيد غباغبو التنحي. ونص القرار على أن الوقت قد حان لإنفاذ القرارات المتخذة لكفالة نقل السلطة إلى الرئيس واتارا دون أي مزيد من التأخر، وطلب إلى مجلس الأمن الإذن بالتنفيذ الفوري للقرارات التي سبق أن اتخذها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأوعز مؤتمر القمة أيضا إلى رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باستكشاف كافة السبل لمد حكومة الرئيس واتارا بكافة الوسائل القانونية والدبلوماسية اللازمة لمباشرة سلطاتها. وطلبوا كذلك إلى مجلس الأمن النظر في الحالة في كوت ديفوار بغية تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفرض جزاءات دولية أكثر صرامة ضد السيد غباغبو والمنتسبين إليه. وختاما، دعوا مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تنفيذ قرارات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخة ١٠ آذار/مارس على وجه السرعة.

رابعا - آثار الأزمة

الوضع الأمني

٣٩ - بعد فترة وجيزة من إعلان النتائج المؤقتة لانتخابات التصفية في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات الأمن النظامية الموالية للسيد غباغبو وجماعات وميليشيات مرتبطة بحزبه السياسي بشنّ هجمات عنيفة على تجمّعات يعتقد بأنها معاقل للرئيس واتارا، وخاصة

في أحياء مختلفة في أبيدجان. وشرعت القوات الموالية للسيد غباغبو أيضا في إقامة حواجز على الطرق ونشر الأسلحة الثقيلة في مواقع محيطة بفندق غولف الذي لجأ إليه الرئيس واتارا ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة والعديد من قادة تجمع الهوفييتيين لأجل الديمقراطية والسلام، بمن فيهم الرئيس السابق بيديه، عندما أخذت أعمال العنف في التصاعد. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت عناصر من الدرك مقر أبيدجان لحزب تجمع الجمهوريين، وهو حزب الرئيس واتارا، فأوقعت ٨ قتلى وما يزيد على ٢٠ جريحا.

٤٠ - وازدادت حدة التوتر في أبيدجان عقب بيانين أذاعهما قائد الحرس الجمهوري في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وقائد قوات الدفاع والأمن في ١٢ من الشهر نفسه، دعيا فيهما قواتهما إلى الدفاع عن كوت ديفوار ضد ''الأجانب'' الذين قالا إنهم في طريقهم للاستيلاء على مقاليد الأمور. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وقعت مواجهة في إحدى نقاط التفتيش بين عناصر من قوات الدفاع والأمن الموالية للسيد غباغبو والقوى الجديدة. ونُزع فتيل الأزمة بعد تدخل ممثلي الخاص مع السيد دجيجيه، ''وزير خارجية'' السيد غباغبو، الذي رتّب لموضوع نشر قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بين الحاجز الرئيسي لقوات الدفاع والأمن وفندق غولف. ومع توتر الوضع الأمني في محيط فندق غولف في أعقاب توجيه الوطنيين الشباب تهديدا بشن هجوم على الفندق، قامت عملية الأمم المتحدة بشكل تدريجي بتعزيز انتشار قواتها ووحدات الشرطة المشكّلة التابعة لها في محيط الفندق وفي داخله. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الوطنيون الشباب عن عزمهم مهاجمة فندق غولف. وعلى الرغم من إلغاء تلك المبادرة، استمر فرض قيود على حركة المدنيين والإمدادات إلى الفندق، وواصل الوطنيون الشباب تهديداتهم بمهاجمة الفندق.

٤١ - ودعا رئيس الوزراء سورو مؤيدي الرئيس واتارا إلى الزحف والاستيلاء على مبنى محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية في أبيدجان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وعلى مكتب رئيس الوزراء في اليوم الذي يليه. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر في أبيدجان، ضربت القوات الموالية للسيد غباغبو طوقا على الأحياء التي تعدّ معاقل للرئيس واتارا، بما فيها أبوبو وأدجاميه وكوماسي وتريشفيل، واستخدمت القوة المفرطة لمنع سكانها من الانضمام إلى المسيرة. وقد قتل ما لا يقل عن ٥٠ شخصا وأصيب ما يزيد على ٢٠٠ بجراح خلال الحوادث التي أعقبت ذلك. وفي فندق غولف، اندلع في اليوم نفسه قتال عنيف بين قوات الدفاع والأمن وعناصر من القوى الجديدة حاولت مغادرة الفندق للانضمام إلى المسيرة.

٤٢ - وفي مناطق أخرى، تدفق الآلاف من أنصار الرئيس واتارا من عدة بلدات واقعة في الجزء الشمالي من البلد نحو أبيدجان، ولكن قوات الدفاع والأمن أوقفتهم في تيبيسو حيث

عززت مواقعها بنشر قوات مجهزة بمعدات قتالية ثقيلة، واستخدمت الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين. وفي ياموسوكرو، استخدمت القوات الموالية للسيد غباغبو أيضا القوة المفرطة لتفريق مظاهرة سلمية قام بها حوالي ٠٠٠ ١ شخص من مؤيدي الرئيس واتارا، قتل خلالها أكثر من ٢٠ شخصا وأصيب العديد منهم بجراح. وفي بيان صدر عن مجلس الأمن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أدان المجلس أعمال العنف بأشد العبارات، محذرا الطرفين من أن مرتكبي الاعتداءات على المدنيين سيحاسبون على أعمالهم، وحث جميع الجهات المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

٤٣ - واستمرت حدة العنف في التصاعد طوال شهر كانون الثاني/يناير. ففي ٤ كانون الثاني/يناير، واصلت القوات الموالية للسيد غباغبو استخدام قوة غير متناسبة ضد مؤيدي الرئيس واتارا. وفي اليوم نفسه، داهمت قوات الدفاع والأمن مقر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، مما أدى إلى مقتل أحد الأشخاص وإصابة عدد آخر من الأشخاص واعتقال ١٣٦ شخصا. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، شنت قوات الدفاع والأمن غارات على حي أبوبو، في أبيدجان، لقي فيها ما لا يقل عن ثلاثة مدنيين مصرعهم. واستخدمت القوات الموالية للسيد غباغبو أيضا الذخيرة الحية يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير لفض مظاهرة مؤيدة لواتارا قام بها أنصاره في أحياء أبوبو وأدجاميه وكوماسي وأتّيكوبيه الواقعة في أبيدجان، مخلفة العديد من القتلى، وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، في أنحاء أخرى من البلد، بما فيها غانوا وديفو وداوكرو. وفي داوكرو، أحرق متظاهرون موالون لواتارا عدة منازل انتقاما لما حدث، ومن بينها منزل مدير حملة التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية. وفي أثناء ذلك، في ١٩ كانون الثاني/يناير، استولت القوات الموالية للسيد غباغبو على مركز مراقبة التوزيع التابع لشركة الكهرباء الإيفوارية المملوكة للقطاع الخاص. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اقتحمت القوات الموالية للسيد غباغبو الفروع الإيفوارية للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ونقلت منها، حسب ما أوردته التقارير، ٤٠٠ مليون دولار.

٤٤ - وفي ١٩ شباط/فبراير، دعا الرئيس واتارا أنصاره إلى القيام بمزيد من الاحتجاجات للمطالبة بتنحي السيد غباغبو. ورداً على ذلك، استخدمت القوات الموالية للسيد غباغبو القوة المفرطة، بما فيها الأسلحة الثقيلة لتفريق المتظاهرين، وخاصة في أحياء أبوبو وأدجاميه وأتيكوبيه وكوماسي وتريشفيل الواقعة في أبيدجان، وكذلك في ياموسوكرو وداوكرو. وأُبلغ عن سقوط عدد كبير من القتلى في صفوف السكان المدنيين وعن تشريد سكان من الأحياء المتضررة في أبيدجان. وفي ٢٨ شباط/فبراير، لجأت ''حكومة'' السيد غباغبو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الانتقامية بحق مناطق أخرى يعتقد بأنها معاقل للرئيس واتارا، من بينها قطع إمدادات الكهرباء والماء عن مناطق في شمال كوت ديفوار تسيطر عليها القوى

الجديدة. وقد قُطعت خدمات المرافق مدة أسبوع تقريبا. وفي وقت لاحق، قُطعت عدة مرات خدمات المرافق مجددا خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس عن مواقع منها فندق غولف في ١٢ آذار/مارس.

٤٥ - وفي أواخر شباط/فبراير، وردت أنباء مفادها أن أنصار الرئيس واتارا في أبيدجان أصبحوا أكثر تنظيما وتعززت صفوفهم ببعض عناصر من القوى الجديدة وأفراد انشقوا عن قوات الدفاع والأمن. وحسب ما ورد في وسائط الإعلام الموالية لغباغبو، قامت جماعة معادية لغباغبو تطلق على نفسها اسم ''القوات الفدائية الخفيّة'' بمهاجمة القوات الموالية للسيد غباغبو في أبوبو يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير، فقتلت عدة أفراد منها. ورداً على ذلك، كثّفت قوات الدفاع والأمن من استخدامها للقوة في أبوبو مستعملة العربات المدرعة والأسلحة الثقيلة، بما فيها قذائف الهاون. وفي حين يدعي معسكر غباغبو أن ''القوات الفدائية الخفية'' موالية للرئيس واتارا، تنكر حكومة الرئيس واتارا كما تنكر عناصر تابعة لتلك الجماعة وجود أية صلات بين الجانبين. وادعت عناصر من الجماعة أن قائدها هو إبراهيما كوليبالي، وهو رقيب سابق في الجيش شارك، حسب التقارير، في انقلاب عام ١٩٩٩ وفي محاولة الانقلاب في عام ٢٠٠٢.

٤٦ - وفي أثناء ذلك، عززت القوات الموالية للسيد غباغبو بمرتزقة أجانب. وحسب ما أوردته بعض التقارير، استأجرت الإدارة الموالية للسيد غباغبو عددا من المرتزقة يقدر بـ ٤ ٥٠٠ مرتزق، نشر معظمهم في أبيدجان وسان بيدرو وياموسوكرو وعلى طول منطقة الثقة السابقة، بما في ذلك دانانيه ودويكويه ودالوا وتيبيسو. وتم تسليحهم بأسلحة من مخزونات قوات الدفاع والأمن وزودوا، في بعض الحالات، بالزي الرسمي.

٤٧ - وبعد نداء وجّهه في شباط/فبراير السيد بليه غوديه إلى الوطنيين الشباب لتحديد هوية ''الأجانب'' في أبيدجان وفي جميع أنحاء البلد، أُبلغ عن وقوع عدد من الاعتداءات استهدفت رعايا بلدان غرب أفريقيا وعن اختطاف بعضهم أو حرقهم أحياء، وتعرضت مشاريع تجارية يملكها الأجانب في أبيدجان إلى التخريب والنهب. وقامت القوات الموالية للسيد غباغبو أيضا بتخريب ونهب محال إقامة العديد من الوزراء في حكومة الرئيس واتارا في أبيدجان بين يومي ٣ و ٥ آذار/مارس. وانتقاما لذلك، قامت مجموعات شبابية موالية للرئيس واتارا بنهب منزلين في بواكيه وأبيدجان يخصّان مسؤولَين من كبار مسؤولي حزب السيد غباغبو.

٤٨ - وازداد الوضع توتراً في آذار/مارس عندما استخدمت قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو الأسلحة الثقيلة لتفريق المتظاهرين. وفي ٣ آذار/مارس، أطلقت تلك القوات نيران

رشاشاتها الثقيلة في أبوبو على مجموعة من النساء كن يتظاهرن سلميا تأييدا للرئيس واتارا، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة عدد كبير آخر بجراح بليغة. وفي ٨ آذار/مارس، قتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص في تريشفيل في اشتباك اندلع بين قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو ومسلحين من أنصار الرئيس واتارا عقب مظاهرة نسائية لتأبين قتلى ٣ آذار/مارس. ووردت تقارير عن وقوع عدد من الاشتباكات بين الوطنيين الشباب وأنصار الرئيس واتارا في حي يوبوغون في أبيدجان قام خلالها الوطنيون الشباب بحرق أشخاص أحياء.

٤٩ - وفي ٧ آذار/مارس، قام مسلحون يدعى أنهم أنصار ''للقوات الفدائية الخفيّة''، بمهاجمة جماعة إبرييه العرقية، التي يُعتقد بأنها مؤيدة للسيد غباغبو، في قرية أنونكوا - كوتيه الواقعة خارج أبيدجان، مما أدى إلى تشريد معظم أفرادها البالغ تعدادهم قرابة ٠٠٠ ٥ شخص. وفي ١١ آذار/مارس، وردت أنباء عن قتل ثمانية مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال، في أبوبو على إثر استخدام عناصر من القوات الموالية للسيد غباغبو الأسلحة الثقيلة، بما فيها القذائف الصاروخية وقذائف الهاون. وفي ١٥ آذار/مارس، ألقى مجهولون قنبلة يدوية على منطقة مكتظة بالسكان في حي أتيكوبيه في أبيدجان، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وجرح ما لا يقل عن ١٨ شخصا. وفي ١٧ آذار/مارس، لقي أكثر من ٢٥ شخصا حتفهم وأصيب ما يزيد على ٤٠ شخصا بجراح على إثر إطلاق قوات الأمن الموالية للسيد غباغبو عدة قذائف هاون على أبوبو.

٥٠ - وفي تلك الأثناء، وردت معلومات عن وقوع مواجهات مسلحة مباشرة بين عناصر من قوات الدفاع والأمن الموالية للسيد غباغبو والقوى الجديدة في غرب كوت ديفوار ووسطها، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وأفادت أنباء بأن الجانبين استخدما الأسلحة الثقيلة. وواصلا أيضا تجنيد قواتهما وتدريبها وتسليحها. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أفيد بمهاجمة قوات الدفاع والأمن لمواقع القوى الجديدة في دانانيه. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أُبلغ عن وقوع قتال عنيف في زوان - هونين. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أفادت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن وقوع القتال في بن - هويي، وفي ٦ آذار/مارس، بسطت القوى الجديدة سيطرتها على توليبليو، وهي بلدة رئيسية على الحدود مع ليبريا، بعد قتال عنيف. ومن هناك، تقدمت القوى الجديدة باتجاه غيغلو، وأفيد عن وقوع قتال في دالوا وبونوفلا، حيث ذُكر أن القوى الجديدة بسطت سيطرتها على قريتي دوكي وزايبو، وكذلك بلوليكين، إثر قتال عنيف دار في ٢٠ آذار/مارس.

٥١ - وفي بيان صدر في ٩ آذار/مارس، أعلنت القوى الجديدة أنها غيرت اسمها ليصبح القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وفي ١٧ آذار/مارس، وقّع الرئيس واتارا مرسوما يقضي بتوحيد قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة في إطار القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وفي ١٨ آذار/مارس، دعت ''حكومة'' السيد غباغبو القوى الجديدة إلى إلقاء السلاح، وحثّت شعب كوت ديفوار على التعاون مع قوات الأمن في ذلك. ودعا زعيم الوطنيين الشباب، في ١٩ آذار/مارس، مؤيديه إلى التوجه إلى مقر قوات الدفاع والأمن في ٢١ آذار/مارس للانخراط في صفوف الجيش من أجل تحرير البلد. وفي ٢٣ آذار/مارس، أطلقت قذائف على مدنيين من معسكر كامب كوماندو في أبوبو - سامانكيه.

٥٢ - وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، رداً على تدهور الوضع الأمني، بتعديل وضعها، وزادت الدوريات في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للخطر. ووضعت العملية أيضا آلية لدوريات مختلطة تضم أفرادا من القوات العسكرية ومن أفراد وحدات الشرطة المشكّلة ذات قدرات لمكافحة التجمهر، من أجل مواجهة التهديدات الأمنية الناشئة مواجهة أفضل. وفضلا عن ذلك، زار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام كوت ديفوار في كانون الأول/ديسمبر لتقييم الوضع ميدانيا واستعراض استجابة العملية. وقام أيضا المستشار العسكري ومستشار شؤون الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام بزيارتين منفصلتين إلى عملية الأمم المتحدة من أجل دعم البعثة في تعزيز استجابتها التشغيلية.

حالة حقوق الإنسان

٥٣ - أدى العنف الناتج عن الأزمة السياسية إلى تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان في معظم أنحاء البلاد، لا سيما في أبيدجان وفي الغرب، مع ارتفاع عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها. وشملت هذه الانتهاكات قتل ما يزيد على ٤٣٤ شخصا منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، وما لا يقل عن ٥٢٠ حالة اعتقال واحتجاز تعسفيين، انطوى بعضها على تعذيب، وما لا يقل عن ٧٢ حالة اختفاء. وتم الإبلاغ أيضا عن حالات إعدام بدون محاكمات وإعدام بإجراءات موجزة، واغتصاب، وتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحالات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والاعتداءات على المباني الدينية، وحالات التخويف والتحرش والابتزاز. ورغم أن انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبت من كلا الجانبين، فقد قتل معظم الأشخاص على يد عناصر من القوات الموالية للسيد غباغبو، بدعم من مرتزقة ومجموعات شبابية. وكانت الانتهاكات التي أبلغ عن ارتكاب عناصر القوى الجديدة لها أقل من حيث العدد والجسامة.

٥٤ - وتلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار معلومات في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عن احتمال وجود مقبرة جماعية في حي أنياما في أبيدجان، وعن نقل عشرات الجثث من المقبرة الجماعية في شاحنات شرطة إلى المشرحة. وبعد ثلاثة أشهر قامت خلالها القوات الموالية للسيد غباغبو على نحو متكرر بعرقلة وصول عملية الأمم المتحدة إلى الموقع، تمكنت العملية من زيارته في ١٢ آذار/مارس. ورغم أنه لم يتسن للعملية التأكد من وجود المقبرة الجماعية، فقد أبلغ الفريق بأن حوالي ٢٦٠ جثة يحتفظ بها في مشرحة أنياما منذ اندلاع الأزمة. وزعمت شهادات أخرى أنه تم دفن عدة جثث في غابة بانكو في مقاطعة ندوتريه الواقعة في أبيدجان. وخلال زيارة لندوتريه في ١٤ آذار/مارس، لم تتوصل العملية إلى أي دليل يؤكد صحة هذه المزاعم. وتلقت العملية أيضا عدة تقارير تزعم وجود مقابر جماعية في أجزاء أخرى من البلد، لا سيما في لاكوتا (أيضا بالقرب من ديفو)، وإيسيا (بالقرب من دالوا) ولوبوديغيا (أيضا بالقرب من دالوا). بيد أن القوات الموالية للسيد غباغبو أعاقت مساعي عملية الأمم المتحدة للتحقيق في هذه المزاعم وغيرها من المزاعم المتعلقة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٥٥ - وعلى إثر ورود تقارير أفادت بأن منازل المعارضين السياسيين للسيد غباغبو في أبيدجان تم وضع علامات عليها للكشف عن انتمائهم العرقي، أصدر مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، السيد فرانسيس دينغ، ومستشاري الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، السيد إدوارد لاك، بيانا مشتركا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، يعرب عن شديد القلق إزاء المؤشرات التي تنم عن قيام بعض القيادات بالتحريض على العنف بين عناصر مختلفة من السكان بما يخدم أغراضهم السياسية. وفي ضوء حالة حقوق الإنسان المتدهورة في كوت ديفوار، بعثت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر رسائل إلى السيد غباغبو وبعض من كبار مستشاريه الأمنيين. وأشارت في رسائلها إلى مسؤوليتهم عن حالة حقوق الإنسان التي تدعو إلى القلق، مذكرة إياهم بواجب حماية المدنيين الذي يقع على عاتقهم ومسؤوليتهم الشخصية عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها عناصر قوات الأمن الخاضعة لقيادتهم وسيطرتهم.

٥٦ - وقد أدت الأزمة المستمرة أيضا إلى تفاقم التوترات بين الطوائف والأعراق، وأفضت إلى أعمال قتل وتشريد وتدمير للممتلكات. ووقعت أبرز الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في دويكويه، حيث اندلع اشتباك مسلح في ٣ كانون الثاني/يناير استمر لعدة أيام بين أفراد جماعتي ديولا وغيري أفادت تقارير أنه تم بدعم من مرتزقة ليبريين. وأسفر هذا الحادث عن

مقتل ما لا يقل عن ٣٧ شخصا وإصابة ١٠٠ آخرين وتشريد ما يقرب من ٠٠٠ ١٧ شخص وحرق ٢٣٠ منزلا.

٥٧ - وقد أنشأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فرقة عمل متكاملة للرصد والتحقيقات في مجال حقوق الإنسان من أجل توثيق الانتهاكات، ومركز اتصال على مدار ٢٤ ساعة لتلقي معلومات عن الانتهاكات المزعومة. ومنذ إنشاء مركز الاتصال في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، تلقى أكثر من ٠٠٠ ٩ مكالمة.

٥٨ - وقد وثقت عملية الأمم المتحدة حتى الآن ما لا يقل عن ٢٨ حالة اغتصاب مرتبطة بالاضطرابات التي أعقبت الانتخابات، لكن من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. ففي دويكويه، على سبيل المثال، تعرضت ١٩ امرأة في ٤ كانون الثاني/يناير إلى الاغتصاب الجماعي من قبل الميليشيات المسلحة. وفي بيان صدر في ٢٨ كانون الثاني/يناير، أدانت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة مارغو والستروم، استخدام العنف الجنسي كوسيلة لتحقيق غايات سياسية.

٥٩ - وفي ٢٥ آذار/مارس، قرر مجلس حقوق الإنسان إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في ادعاءات بارتكاب تجاوزات وانتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان في كوت ديفوار بعد انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل تحديد المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة. وأهاب المجلس بجميع الأطراف الإيفوارية إبداء التعاون التام معها. ودعا المجلس لجنة التحقيق إلى تقديم استنتاجاتها إلى المجلس في دورته السابعة عشرة وأوصى بأن تقوم الجمعية العامة بإحالة النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق إلى كافة الهيئات المعنية.

وسائل الإعلام

٦٠ - استخدم أنصار السيد غباغبو هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية المملوكة للدولة لنشر رسائل الكراهية ضد جماعات عرقية ودينية وسياسية معينة في كوت ديفوار، وضد مواطني بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وضد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مما أجج التوتر وأدى إلى تفاقم الوضع الأمني. وبثت محطة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية معلومات كاذبة، حيث اتهمت عملية الأمم المتحدة بانتهاك سيادة كوت ديفوار، وتقديم الدعم للقوى الجديدة، بطرق عدة من بينها توزيع الأسلحة وقتل المدنيين العزل. واستخدمت المحطة أيضا كمنبر يطالب منه السيد غباغبو عملية الأمم المتحدة بمغادرة البلاد. في الوقت نفسه، واصلت إذاعة عملية الأمم المتحدة على موجة التضمين الترددي بثها في جميع أنحاء البلاد رغم محاولات أنصار السيد غباغبو التشويش على ترددها. علاوة على

ذلك، فرض المجلس الوطني للصحافة، تحت قيادة جديدة عينها السيد غباغبو في كانون الثاني/يناير، عددا من القيود على الصحافة المطبوعة الموالية لواتارا، مما أدى إلى وقف إصدار عدد من الصحف في أوقات مختلفة. ونتيجة لذلك، أصبح لدى أنصار السيد غباغبو شبه احتكار لنشر المعلومات في الجزء الجنوبي من البلد.

الحالة الإنسانية

٦١ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن بتسجيل أكثر من ٠٠٠ ٩٠ لاجئ إيفواري في ليبريا، في حين فر نحو ٩١٦ لاجئا إلى غينيا و ٢١٤ إلى غانا و ١٤٣ إلى مالي و ٢٢ إلى بوركينا فاسو. ويتراوح عدد الأشخاص الذين شردوا في أبيدجان حسب تقديرات المنظمات الإنسانية ما بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٧٠٠ شخص (نصف سكان ضاحية أبوبو) عقب الاشتباكات التي دارت في أبوبو، و ٠٠٠ ٤٥ شخص في الغرب. وأدت الأزمة أيضا إلى تزايد ندرة السلع الأساسية، وتدهور مستويات المعيشة، وصعوبة متزايدة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وتعرضت إمدادات المساعدة الطبية لعراقيل في معظم أنحاء البلاد، ولا يتمكن ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ تلميذ من تلامذة المدارس في جميع أنحاء البلد من الدراسة بسبب استمرار إغلاق معظم المدارس منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٢ - وقد ضاعف فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية من الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة. حيث يتم حاليا تقديم المساعدات الغذائية لما يقرب من ٧٠٠ ٢٣ شخص من المشردين داخليا في غرب كوت ديفوار، وتبذل جهود لمساعدة ما يقرب من ٠٠٠ ١٨٦ لاجئ والمجتمعات التي تستضيفهم في ليبريا. ونظرا لأن أعداد المشردين آخذة في الزيادة، ستكون زيادة الدعم المقدم من المانحين ضرورية لضمان توافر مخزون الإغاثة اللازم لتلبية احتياجات السكان المعرضين للخطر.

الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة وعرقلة العمليات التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٦٣ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، بعث ''وزير خارجية'' السيد غباغبو رسالة تطالب عملية الأمم المتحدة بالرحيل الفوري وتزعم أن البعثة لم تعد محايدة. ومنذ ذلك الحين، اتخذت ''حكومة'' السيد غباغبو تدابير دؤوبة للتضييق على عمليات البعثة، بطرق شتى من بينها حرمانها من الحصول على الإمدادات الحيوية. ومنعت التخليص الجمركي للإمدادات في الميناء وقطعت إمدادات الوقود وحالت دون وصول موظفي الأمم المتحدة إلى فندق غولف

عند محاولتهم تسليم الإمدادات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لعملية الأمم المتحدة المتمركزين هناك. وتعين على العملية أن تلجأ إلى إيصال الإمدادات جوا. وقام المتعهدون الذين يقومون بنقل الإمدادات مثل الوقود داخل البلد، بوقف خدماتهم في معظم الحالات، ولجأ بعضهم إلى ذلك بسبب التهديدات التي يتلقونها من الموالين للسيد غباغبو. وبالمثل، أدى حرمان الطائرات المستأجرة من حق الهبوط على يد سلطات الطيران المدني في كوت ديفوار إلى تعطيل تناوب القوات العسكرية ووحدات الشرطة عن طريق أبيدجان. وأصبح وصول العملية إلى المطار في أبيدجان، حيث توجد بعض طائراتها، يخضع لقيود مشددة أكثر فأكثر. إضافة إلى ذلك، أعلنت ''حكومة'' السيد غباغبو في ٩ آذار/مارس حظرا على جميع الرحلات الجوية التابعة لعملية الأمم المتحدة وقوة عملية ليكورن في البلد.

٦٤ - وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لجأ الوطنيون الشباب وقوات الدفاع والأمن إلى مضايقات تشمل التعطيل عند المتاريس، ومنع الدوريات من المرور، لا سيما إلى المناطق التي تشهد اشتباكات بين القوات الموالية للسيد غباغبو وأنصار الرئيس واتارا، وإلى المواقع التي يبلغ عن وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بها. ووصل أمر التعطيل والمضايقات إلى حد تنفيذ هجمات. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت عناصر ترتدي الزي العسكري النار على دورية تابعة لعملية الأمم المتحدة أثناء دخولها مقر العملية في أبيدجان، وكذلك على الحراس. وفي حادث منفصل وقع في اليوم نفسه في أبيدجان، ألقت مجموعة من الوطنيين الشباب الحجارة على دورية للمراقبين العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة، مما أسفر عن إصابة شخصين. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، تمت محاصرة قافلة لوجستيات تابعة لعملية الأمم المتحدة كانت متجهة إلى فندق غولف ونهبت من قبل حشد من الناس عند إحدى نقاط التفتيش. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أطلقت أيضا عناصر من قوات الدفاع والأمن في أبوبو، النار على دورية تابعة لعملية الأمم المتحدة في المنطقة، مما أسفر عن إصابة ثلاثة من حفظة السلام. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، هاجمت قوات موالية للسيد غباغبو ست مركبات تابعة للأمم المتحدة مما أدى إلى إصابة شخصين من غير موظفي الأمم المتحدة وإحراق مركبة عسكرية تابعة للعملية. وحاصر ما يقرب من ٣٠٠ من الوطنيين الشباب قاعدة لوجستيات تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوماسي بأبيدجان في ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير، في محاولة لقطع إمدادات المياه ودخول القاعدة، بطرق شتى من بينها إلقاء قنابل مولوتوف. وفي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس، قام الوطنيون الشباب باحتجاز ثلاثة من المتعاقدين المدنيين الدوليين بطريقة غير قانونية قبل تسليمهم إلى قوات الأمن النظامية التي أطلقت سراحهم في اليوم نفسه. وفي ١٢ آذار/مارس، هاجم الوطنيون الشباب موظفا في عملية الأمم المتحدة في موقف للسيارات تابع لسوبر ماركت وتعرض للإصابة

والسرقة وأضرمت النيران في المركبة التابعة للأمم المتحدة. وفي ١٥ آذار/مارس، تم الإبلاغ عن فقد أحد حفظة السلام، وقيل إن الوطنيين الشباب قاموا باقتياده. وفي ١٦ آذار/مارس، نصبت القوات الموالية للسيد غباغبو كمينا لقافلة إمدادات تابعة لعملية الأمم المتحدة على مقربة من أبوبو. وفي ٢٣ آذار/مارس، اقتحمت عناصر مسلحة مكاتب تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غيغلو، واستولت على بعض المعدات وعدد من المركبات. وقامت الأمانة العامة بوضع قائمة بالحوادث التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة وسلمتها إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

٦٥ - ولقد بذلت جهود من أجل إيجاد سبل عملية لتذليل التحديات اللوجستية الناجمة عن جهود عرقلة العمليات التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة. ونجحت عملية الأمم المتحدة، بدعم من الأمانة العامة، في وضع ترتيبات طوارئ بديلة من أجل التغلب على هذه القيود وكفالة إيصال الإمدادات إلى أفراد البعثة، وكذلك إلى فندق غولف، بطرق منها نقل الإمدادات جوا، وإنشاء قاعدة لوجستيات بديلة في بواكيه وفتح طرق إمداد بديلة برية وجوية عبر البلدان المجاورة.

٦٦ - وشكلت المحاولات المستمرة من قبل القوات الموالية للسيد غباغبو، التي استهدفت عرقلة أنشطة حفظة السلام وقطع طرق إمدادات عملية الأمم المتحدة تحديا أمام قدرة العملية على تنفيذ ولايتها بكافة جوانبها. ومن ثم منحت عملية الأمم المتحدة الأولوية للمهام التالية الموكلة إليها وهي توفير الأمن لممثلي الحكومة الشرعية الرئيسيين ومنشآتها الرئيسية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، ودعم الجهود الإنسانية، وحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومنشآتها. علاوة على ذلك، تقدم عملية الأمم المتحدة المساعدة للحكومة الشرعية في وضع الخطط للمضي قدما في تحقيق جوانب عملية السلام التي لم يتم الانتهاء منها والتي تعد بالغة الأهمية في توطيد السلام والاستقرار في البلاد.

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن عدد كبير من الحوادث التي تعرّض لها موظفو الأمم المتحدة، من بينها ١٩١ حالة حرمان من حرية التنقل، و ٣١ تهديدا، و ١٣ عملية سلب و ٣٨ اعتداء و ٧ حالات احتجاز غير قانوني، كما استهدفت ٣٠ عملية نهب مساكن الموظفين ووقعت العديد من حالات الاعتداء اللفظي واختطاف السيارات والتخويف. ونظرا لتزايد المخاطر المحدقة بموظفي الأمم المتحدة، رفع المستوى الأمني في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر من المستوى الثالث إلى المستوى الرابع في الجزء الجنوبي من البلد،

وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري بنقل موظفي الأمم المتحدة الدوليين غير الأساسيين إلى خارج البلد. وبينما عاد بعض الموظفين في وقت لاحق، نُقل موظفو الأمم المتحدة إلى مواقع أخرى في البلد في آذار/مارس. وحتى ٢٤ آذار/مارس، بلغ عدد المتمركزين في أبيدجان ٢٣٠ موظفا مدنيا من موظفي الأمم المتحدة و ٢١٠ ضباط شرطة و ١٤٧ مراقبا عسكريا وضابط أركان من أصل ما مجموعه ١ ٥٣٨ من الأفراد غير النظاميين في البلد.

خامسا – تعزيز الوجود العسكري للعملية في كوت ديفوار

٦٨ – في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اكتملت عملية النشر المؤقت لعدد إضافي من العسكريين وأفراد الشرطة يبلغ ٥٠٠ فرد بهدف تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال فترة الانتخابات، وذلك عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٤٢ (٢٠١٠).

٦٩ – وأذن مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بموجب قراره ١٩٥١ (٢٠١٠) بنقل ثلاث سرايا مشاة وطائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بشكل مؤقت لتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات عملا بالقرارين ١٦٠٩ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) اللذين مددا مؤخرا بموجب القرار ١٩٦٨ (٢٠١١). واكتمل نشر السرايا الثلاث في بلدتي غيغلو ومان الواقعتين غربي البلد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما وصلت الوحدة الجوية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظرا إلى أن السرايا الثلاث عادت إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ٢٢ كانون الثاني/يناير، نُقلت سريّتان من توليبلو وأوديين إلى غيغلو في ٢٧ شباط/فبراير في محاولة لملء هذا الفراغ الكبير.

٧٠ – وبهدف التصدي بفعالية لتطورات الوضع الأمني، أعادت العملية أيضا ترتيب مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكَّلة الموجودة في جميع أنحاء البلد، لا سيما لتعزيز وحداتها المنتشرة في أبيدجان. فنُقلت إلى أبيدجان كتيبة من كوروغو وفيركيسيدوغو في الشمال، وسريّتان من بواكي ومان، فضلا عن ٢٦٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة من بواكيي ياموسوكرو ودالوا وغيغلو. والقوة الاحتياطية، التي كانت متمركزة سابقا في ياموسوكرو، أصبحت الآن متفرغة لحماية فندق ''غولف''.

٧١ – وتواصل تدهور الوضع الأمني مما استلزم مزيدا من القدرات العسكرية. واستلزم أيضا نشوء بيئة مناوئة اتخاذ وضع أشد صرامة وردعاً، شمل استخدام طائرات عمودية مسلّحة لتوفير الردع والحماية والحراسة لطرق الإمداد. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز وحدات

الشرطة المشكَّلة الموجودة بالاستعاضة عن ضباط الشرطة بأفراد من وحدات الشرطة المشكلة. وعلى ضوء ما تقدّم، أذن مجلس الأمن في قراره ١٩٦٧ (٢٠١١) بنشر عدد إضافي قوامه ٠٠٠ ٢ من الأفراد العسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى جانب قدرات إضافية أخرى، وبتمديد انتشار القدرات المؤقتة الإضافية من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بها بموجب القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد تم تحديد البلدان المساهمة بقوات التي ستوفر معظم القدرات العسكرية الإضافية، باستثناء المستشفى من المستوى الثاني. وفي ما يتعلق بنقل ثلاث طائرات عمودية مسلحة مؤقتا من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فقد وصلت اثنتان منها في ١ آذار/مارس ووصلت الطائرة الثالثة في ٢١ آذار/مارس.

٧٢ - وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، بلغ قوام القوة العسكرية للعملية ٧٥٣ ٧ فردا، من بينهم ٤٨٦ ٧ جنديا و ١٧٦ مراقبا عسكريا و ٩٤ ضابط أركان مقابل عدد أقصى مأذون به يبلغ ٧٩٢ ٩ فردا وفقا للقرار ١٩٦٧ (٢٠١١). وبلغ عدد النساء في العنصر العسكري ٨٤ امرأة. وبلغ قوام شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٢٩٩ ١ فردا، من بينهم ٣٤٦ ضابط شرطة و ٩٥٣ ضابطا في ست وحدات من وحدات الشرطة المشكَّلة. وبلغ عدد النساء في عنصر الشرطة ١٩ امرأة.

ملاحظات

٧٣ - اعتُبِر النجاح في تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية وقبول جميع الأطراف بنتائجها علامة إيجابية تدل على أن كوت ديفوار أصبحت أخيرا تسير على درب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ورغم أن التحديات كانت لا تزال ماثلة، فقد كنتُ أتمنى أن يواجهها الإيفواريون بنفس الروح، تجمعهم رغبتهم في مستقبل أفضل وفي التغلب على سنوات من الأزمات التي جلبت البؤس وانعدام الأمن لشعب كوت ديفوار. وكان إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر مرضيا، رغم وقوع عدة أحداث عنف. وأنا أثني على شعب كوت ديفوار الذي برهن على تمسكه بالعملية الديمقراطية من خلال نسبة إقبال كبيرة من الناخبين، وأعرب عن الارتياح للجو السلمي الذي ساد عموما في ذلك اليوم.

٧٤ - وقد أثير عدد من المسائل المتعلقة بدور التصديق الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في كوت ديفوار أجدُ نفسي ملزَما بتوضيحها. فالسند القانوني لولاية التصديق الموكلة إلى الأمم المتحدة مستَمَدٌّ من اتفاق بريتوريا المتعلق بعملية السلام في كوت ديفوار وبالإعلان بشأن

تنفيذ اتفاق بريتوريا الصادر لاحقا. وبالتحديد، تضمّن اتفاق بريتوريا (٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥) والإعلان بشأن تنفيذ اتفاق بريتوريا الصادر لاحقا (٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، اللذان تم التوصل إليهما بفضل وساطة ثابو مبيكي، وسيط الاتحاد الأفريقي ورئيس جنوب أفريقيا آنذاك، طلبا بمشاركة الأمم المتحدة في الانتخابات في كوت ديفوار، وحثّاني على تعيين ممثّل رفيع المستوى ليشرف على عملية الانتخابات. وأيدت الهيئات المعنية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي هذين الاتفاقين فضلا عن مجلس الأمن. وفي عام ٢٠٠٧، ألغي منصب الممثل السامي للانتخابات بناء على طلب من الرئيس غباغبو الذي وافق، هو وجميع القادة السياسيين الآخرين في كوت ديفوار، على نقل ولاية الممثل السامي إلى الممثل الخاص للأمين العام. وفي قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قرر المجلس وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ''أن يتولى الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار التصديق على أن جميع مراحل العملية الانتخابية توفر كافة الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة وحرة ونزيهة وشفافة وفقا للمعايير الدولية''.

٧٥ - وهكذا، أنشئت ولاية التصديق الموكَلة إلى الأمم المتحدة بناء على رغبة من الإيفواريين أنفسهم، باعتبارها ضماناً إضافيا لكفالة مصداقية الانتخابات. وكان ممثلي الخاص قد صادق على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والمراحل الرئيسية الأخرى من العملية وفقا لنفس الإجراءات التي قبلتها جميع الأطراف. وعلى ضوء التطورات اللاحقة، اتضح أن ولاية التصديق أداة حاسمة لضمان مصداقية الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار ولحماية إرادة شعب كوت ديفوار التي عبر عنها بشكل ديمقراطي.

٧٦ - وإنّي أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبالاتحاد الأفريقي لاتخاذهما موقفا حازما وثابتا في الاعتراف بالسيد واتارا رئيسًا لكوت ديفوار ولقيامهما بتعليق عضوية كوت ديفوار في المنظمات التابعة لهما وذلك إلى حين تولي الرئيس الشرعي منصبه. وأرحّب بتأييد مجلس الأمن لموقف الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي.

٧٧ - وأتوجّه بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم فوري وقوي للعملية الديمقراطية في كوت ديفوار، وعلى ثباتها على موقفها المبدئي حتى بعد استفحال الأزمة. كما أنني أقدر الجهود المبذولة من جانب الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، وممثليهما رفيعي المستوى، لإنهاء الأزمة بسلام وعلى نحو يحترم إرادة شعب كوت ديفوار التي عبر عنها بوسائل ديمقراطية. وإنّي أهيب بجميع الأطراف احترام التوصيات الـمُلزِمة الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتنفيذها دون تأخير، والتعاون في ذلك

تعاونا تاما مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي. فثبات المجتمع الدولي على وحدة مقصده، ولا سيما الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، سيكون حاسما في الضغط على الأطراف الإيفوارية لكي تحترم إرادة الشعب وتتوصل إلى حلّ سلمي للأزمة الراهنة.

٧٨ - وأضمّ صوتي إلى الأصوات التي تناشد السيد غباغبو تسليم السلطة فورا إلى الرئيس واتارا والتنحي بكرامة وإنهاء الحصار المضروب على فندق غولف، الذي اتخذ منه الرئيس واتارا وحكومته مقرا.

٧٩ - وإنّني أشعر بقلق بالغ إزاء العنف ضدّ المدنيين وإزاء تصعيد الاشتباكات المسلحة بين الجانبين، التي تجعل البلد يقترب أكثر فأكثر من شفى نار حرب أهلية، وما تحمله حرب كهذه في طياتها من عواقب وخيمة ليس على كوت ديفوار فحسب، بل أيضا على المنطقة دون الإقليمية ككل. وإنّي أدين بشدة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتكبتها جميع الأطراف، وأحثّ الجماعات المسلحة النظامية وغير النظامية على وقف العنف فورا. ومن غير المقبول أيضا استخدام هيئة الإذاعة التابعة للدولة كسلاح لنشر الرسائل التي تحرض على العنف ضد المدنيين والأمم المتحدة. وأذكّر من يرتكبون أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ومن يحرّضون عليها بأنّهم سيحاسبون على أفعالهم بموجب القانون الدولي.

٨٠ - وتقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان لمكافحة الإفلات من العقاب. وأنا ممتن لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية التي تقوم بتوثيق هذه الانتهاكات. وأرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان للجنة التحقيق من أجل التحقيق في ادعاءات ارتكاب انتهاكات جسيمة. وتحديد المسؤولين عن تلك الأعمال وتقديمهم إلى العدالة. وأحث أيضا مجلس الأمن ومجتمع حقوق الإنسان ككل على اتخاذ تدابير قوية للتصدي للإفلات من العقاب في كوت ديفوار.

٨١ - وإضافة إلى ذلك، يساورني القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية، واحتمال أن تزيد من تفاقم الوضع في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما ليبريا. وأود أن أؤكد أنّ على كل الأطراف السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني دون عراقيل إلى المحتاجين، وأهيب بالجهات المانحة الإسهام في النداء العاجل لكوت ديفوار وليبريا.

٨٢ - واستشرافا للمستقبل، تتمثل المهمة الأكثر إلحاحا في العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لإيجاد حل سلمي للأزمة ووضع حد لأعمال العنف الجارية. ويكتسي تنفيذ التوصيات الملزمة الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أهمية أساسية في التوصل إلى حل سلمي. ويسرني أن الرئيس واتارا قد قبل هذه القرارات دون قيد

أو شرط وأنه أعرب في خطابه إلى الأمة يوم ١٥ آذار/مارس عن التزامه بتنفيذها. ولكنني مع ذلك أشعر بالقلق إزاء التصريحات الصادرة عن السيد غباغبو و ''حكومته''، التي لا تشير بوضوح إلى القبول بهذه القرارات الملزمة والتي توحي بانعقاد العزم على مواصلة التشبّث بالسلطة عبر استخدام القوة.

٨٣ - وستلزم عناية متضافرة لمعالجة الجوانب التي لم تكتمل من عملية السلام، وهي إجراء الانتخابات التشريعية، وتعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة توحيد البلد، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتفكيك الميليشيات، وإعادة توحيد القوات المسلحة، وبسط سلطة الدولة على جميع أراضي كوت ديفوار. ويسرني أن أشير إلى أن الرئيس واتارا قد استهل شيئا من التخطيط بهذا الشأن وأشار أنّه سيشكل حكومة وحدة وطنية. فهو وحكومته سيكونان بحاجة لدعم ثابت من جانب المجتمع الدولي. والأمم المتحدة ثابتة على التزامها الذي قطعته بشأن دعمهما في جهودهما من أجل الوصول بالأزمة الإيفوارية إلى تسوية ناجحة طال انتظارها.

٨٤ - ولقد واجهت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الكثير من التحديات الخطيرة طوال الأزمة التي أعقبت الانتخابات والتي أفرزها المناخ السياسي السائد والأعمال العدائية من جانب القوات الموالية للسيد غباغبو. وكان على البعثة أيضا أن تتغلّب على التحديات المتمثلة في العراقيل التي وضعتها أمام أنشطتها جماعات معادية غير مسلحة، مثل جماعة الوطنيين الشباب. وأدين أشد الإدانة الهجمات المرتكبة ضد أفراد البعثة وقوافلها، وأكرر بأن الهجمات المتعمدة والمباشرة المنفذة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تشكّل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومرتكبو هذه الأفعال هم عرضة للمحاكمة عن جرائم الحرب هذه.

٨٥ - وعلى الرغم من كلّ ما يواجه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من تحديات، بعضها لم يُعَالج بعدُ بالكامل، فإنّي أعرب عن تقديري لما حققته البعثة من إنجازات كبيرة، ومنها الدعم الحاسم الذي قدّمته للعملية الانتخابية والذي أتاح تنظيم جولتيْ الانتخابات الرئاسية. وأشيد بها أيضا على الإجراءات الفعالة التي اتخذتها لحماية الحكومة الشرعية للرئيس واتارا ومقرّها المؤقت في فندق غولف. فقد كان هذا العمل المناسب التوقيت أساسيا لضمان عدم إحباط إرادة الشعب التي عبر عنها بوسائل ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، وفيما لا تزال البعثة تواجه تحديات كبيرة في توفير الحماية المادية للمدنيين الذين يواجهون خطرا وشيكا، فإنّها تعمل في الوقت نفسه على إعداد سجّل مفصل بجميع انتهاكات حقوق الإنسان المبلَّغ عنها، وقد كان لحضورها في كثير من الحالات مفعولا ردعيا فعالا للهجمات على السكان

المدنيين. وبفضل الموارد الإضافية التي وافق عليها مجلس الأمن، بما في ذلك مضاعفات القوة، يجرى العمل على تعزيز قدرة العملية على تذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ الولاية الموكلة إليها بشأن توفير الحماية. وأنا ممتن لمجلس الأمن على اتخاذه إجراءات في الوقت المناسب من أجل توطيد دعائم البعثة طوال فترة الأزمة. وسأواصل استعراض تطوّرات الوضع في الميدان وقدرات العملية، ثم سأعود إلى المجلس بتوصيات بشأن ما قد يصبح لازما من التعديلات الإضافية.

٨٦ - ويكتسي دور البعثة أهميةً أكبر بالنسبة لاستقرار كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية. فعلاوة على التصدي للتحديات الأمنية المتعددة الناجمة عن الأزمة الجارية أطوارها، ستركز العملية على تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وستعمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لتنفيذ قرارات ١٠ آذار/مارس الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وستدعم الرئيس واتارا في التخطيط ليس فيما يتعلق بالجوانب التي لم تكتمل من عملية السلام فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتنمية في كوت ديفوار.

٨٧ - وفي الختام، أودّ أن أشكر ممثلي الخاص، ي.ج. تشوي وموظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدوليين والوطنيين وأفراد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوت ديفوار الذين ما برحوا يمثلون أسمى تطلعات المنظمة بتفانيهم النادر في العمل في ظل مخاطر شخصية هائلة من أجل إرساء وضع أكثر سلما واستقرارا في كوت ديفوار. وأودّ أيضا أن أعرب عن تقديري لكل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة على التزامها المتواصل إزاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها الأفراد النظاميون في الميدان. وأخيرا، أتقدم للجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإنسانية والمانحين متعددي الأطراف والثنائيين والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، بعبارات الامتنان لما يقدمونه من مساهمات هامة وما يبدونه من التزام ثابت إزاء كوت ديفوار.

Map No. 4220 Rev. 33 UNITED NATIONS
March 2011

Department of Field Support
Cartographic Section